الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني، استكشاف الروابط

كارولين ثوماس

ترجمة: محمد الصديق بوحريص.

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

المقالة الأصلية بالإنجليزية:

Caroline Thomas, "**Global governance, development and human security: exploring the links**", Third World Quarterly, Vol. 22, No 2, 2001, pp 159–175.

ملخص:

يجلب هذا المقال الانتباه إلى التقارب بين أجندتي التنمية العالمية والأمن في بداية الألفية الجديدة. إنه يستكشف الروابط بين الحوكمة العالمية، التنمية والأمن الإنساني. وهويرى أن الكفاية المادية تقع في لب الأمن الإنساني. وعليه فإن مشاكل الفقر والتفاوت المتعمق تعد مصادر قلق مركزية، وقد ظهرت تجليات هذه المشاكل في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

لقد هيمنت على أجندة السياسة العالمية للتنمية نظرة نيوليبرالية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. في الوقت الذي تعمقت فيه مشاكل التفاوت. وتم وضع تلك السياسة والدفاع عنها وتنفيذها من قبل مؤسسات الحوكمة العالمية التي تعمل من خلال حكومات الدول. لقد فحص المقال بشكل نقدي كلا من فكرة ومؤسسات الحوكمة العالمية بقصد توضيح لمن تعمل الحوكمة العالمية والسياسات التنموية المتعلقة بها، وما إذا كان ذلك يدعم الأمن الإنساني.

وصف المشهد:

"الفقر هوالتهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية. إذ تحمل الفجوات المتوسعة بين الأمم الغنية والفقيرة إمكانية انفجار اجتماعي، وإذا ما ترك الفقراء بدون أمل فإن الفقر سيقوض المجتمعات من خلال المواجهة، العنف والفوضى الأهلية". (Michel Camdessus, Managing Director of the IMF, 2000b).

"في عالم تغمره الموارد والثروة والتكنولوجيا فلا بد أن الفقر فيه ليس نتيجة لسوء الحظ". (Peter Wilkin, 2000).

يعد الفقر المنتشر والتفاوت المتمادي ميزتين هامتين للمشهد الإجتماعي العالمي المعاصر. ومؤسسات الحوكمة العالمية القوية واعية بهذين العيبين كتهديدات ممكنة للنظام العالمي. ففي 10 جانفي 2000 انعقد مجلس أمن الأمم المتحدة، وهوالجهاز العالمي الأهم المكرس لمتابعة مسائل الأمن، ليناقش التحدي الذي يطرحه داء السيدا (HIV/AIDS) في إفريقيا. لقد كان بؤرة إهتمام الإجتماع هذه بعيدة جدا عن الشؤون التقليدية لمجلس الأمن، حيث كانت تتعلق أساسا بالتهديدات العسكرية التي يواجهها النظام العالمي أونظام إقليمي. إن هذا الأمر يعد دلالة واضحة على توسيع أجندة الأمن العالمي لتضم شؤونا غير تقليدية مثل مسائل الصحة والبيئة والفقر.

علاوة على ذلك، ولأول مرة تمت دعوة رئيس البنك العالمي ليتوجه بكلمة لمجلس الأمن. لقد سجّل رئيس البنك العالمي جيمس وولفنسن James Wolfensohn في خطابه أمام الإجتماع ملاحظة قائلا: "إذا أردنا منع النزاع العنيف فإننا نحتاج مقاربة شاملة للتنمية ومنصفة ولا تقصي أحدا". إن التنمية تتحرك نحومركز ساحة الأجندة السياسية العالمية، معتمدة في ذلك بشكل واسع على إدراك قادة وكالات الحوكمة العالمية الحاليين أن التنمية والأمن مرتبطان بشكل

وثيق. فإذ اعتبرت **السيدا** لدى منظومة لأمم المتحدة في السابق مسألة صحية، فقد تقدمت وتطورت إلى انشغال أمني عالمي.

إن موضوع هذا المقال هوالتقارب بين أجندتي التنمية والأمن، ولم يتم اختيار هذا الموضوع كاستجابة لمستوى الاهتمام المتصاعد لدى قادة مؤسسات الحوكمة العالمية بالمسائل الإنسانية، ولكنه بمثابة اعتراف بتلك الانشغالات القديمة والدائمة. يعد الأمن الإنساني للأغلبية الساحقة من سكان هذا الكوكب انشغالهم الأول. وكما أشار نيلسون مانديلا Nelson Mandelaمع فجر الألفية الجديدة، فإن الناس العاديين يحتاجون إلى: " فرصة بسيطة ليعيشوا حياة محترمة، ويجدوا ملجأ خاصا وطعاما للأكل، أن يكونوا قادرين على رعاية صغارهم والعيش بكرامة، أن يوفروا تعليما جيدا لمن يتحملون أعباءهم، أن يتم الاعتناء بحاجاتهم الصحية، وأن تكون لهم فرصة في عمل مأجور ". (ذكره Camdessus, 2000a)

ليس اللاأمن الإنساني ظاهرة غير قابلة للرد. وبالطبع فإن الكوارث الطبيعية كالجفاف تقوض الأمن الإنساني، لكنها لا تقوض أمن الجميع بشكل متساوحتى في محل واحد. وفي الواقع، ينجم اللاأمن الإنساني مباشرة من بُنى السلطة القائمة التي تحدد من يخول له التمتع بالأمن ممن لا يملك ذلك. ويمكن أن نجد تلك البنى على مستويات مختلفة، تمتد من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية إلى المستوى العالمي.

سيكون محل تركيزنا هنا المستوى العالمي. وهكذا سنكون معنيين بشكل مباشر بأجندة سياسة التنمية العالمية والإستقطاب المادي الذي ينجلي أثناء تطبيقها.

إن تنامي التفاوت المادي بين الدول وكذلك بين الشركات الخاصة واضح للعيان(Thomas, 1999). ولذلك أثر مباشر على الخبرة الإنسانية المعاصرة مع الأمن وعلى الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الإنساني.

بخصوص الآفاق المستقبلية للأمن الإنساني، هنالك سؤال بسيط لكنه عظيم الأهمية بخصوص مدى ملاءمة الآليات القائمة لمواجهة الفقر وترقية تنمية أوسع. لقد وضعت الأمم المتحدة سنة 1995 هدفا يتمثل في تقليص عدد الناس الموجودين في حالة فقر مدقع إلى النصف مع حلول سنة 2015. لن يتم بلوغ هذه النتيجة بأية آلية توزيعية كانت، ولكن من خلال تطبيق نموذج نيوليبرالي متميز للتنمية. نموذج تم تطويره في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين من قبل مؤسسات الحوكمة العالمية. إن هذا النموذج يضع إيمانه في السوق بدلا من الدولة، ويركز على النموالذي يقوده التصدير المؤسس على حرية حركة رأس المال. يعتبر هذا النموذج انحرافا مهما عن نموذج الليبرالية المتجذرة القديمة، التي نشأت في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فهوبعيد عن أن يمثل نموذجا تنمويا نقديا بديلا يضع الاحتياجات الأساسية في مركز الاهتمام.

يتطلب النموذج النيوليبرالي نموا عاليا ومستديما لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في تقليص الفقر. إذ سوف تحتاج الاقتصاديات الأفريقية مثلا إلى معدل سنوي يقارب (7%) لتحقق هذا الهدف مع حلول 2015 (Amoaco.1999). وحتى إن تمت المحافظة على مثل هذا المعدل من النموفي أفريقيا أومكان آخر، فهل يمكن أن نكون واثقين من ترجمته إلى تقليص في عدد الفقراء إلى النّصف؟ وكيف سيتم توزيع المكاسب والتكاليف؟ وأبعد من ذلك، هل يستطيع هذا النموذج، بالنظر إلى ما وراء هذا الهدف الابتدائي، تعزيز الأمن الإنساني بشكل ذي أهمية لباقي الإنسانية؟ إن كان الجواب بالنفي، ألا يكمن الحل في إصلاح هذا النموذج القائم أواستبداله؟ إنها أسئلة مهمة.

إن مدى وعمق وسرعة التغيرات،التي حدثت ولا تزال تحدث في سياسة التنمية، مثيرة ومرهقة. كما أن شرعيتها موضوع للتساؤل، ومستقبل الملايير من الناس سيتأثر بها. (لقد تم استكشاف هذه المسائل بشكل كامل في Thomas, 2000)

تحدي الأمن الإنساني:

"عندما نفكر في الأمن، نحتاج لنفكر أبعد من الكتائب والحدود. نحتاج لنفكر في الأمن الإنساني، في كسب حرب مختلفة، إنها المعركة ضد الفقر" (جيمس وولفونسن رئيس البنك العالمي في خطابه لاجتماع مجلس الأمن بخصوص السيدا في أفريقيا في 10 / 01 / 2000).

يتضمن الأمن الإنساني انحرافا أساسيا عن التحليل الأرثودوكسي للأمن في ميدان العلاقات الدولية الذي يضع الدولة كموضوع مرجعي أول بشكل حصري. فهويعطي الأسبقية للكائنات الإنسانية وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب أوفوق الدولة، وبعبارة هاينبكر Heinbecker،يتعلق الأمن الإنساني (بالقدرة على حماية الناس مثلما هوالشأن بالحفاظ على الدولة) (Heinbecker, 1999: 6). وفي بعض التعاريف المعطاة للأمن الإنساني –مثل الذي قدمه وزير الخارجية الكندية لويد أسكوورثي Lloyd Axworthy – فإن "الحاجات الإنسانية بدلا عن حاجات الدولة هي التي تتفوق". ويعتقد أكسوورثي أن الحال ستكون هكذا بعيد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت النزاعات داخل الدول أكثر غلبة على النزاعات ما بين الدول. هذه النزاعات تخاض بتكنولوجيا متدنية، وضحاياها هم المدنيون في أغلبهم –75 %– على عكس ما كان عليه الأمر مع بداية القرن العشرين(.Smith, 1997: 14). ويلاحظ أكسوورثي أن النساء والأطفال هم في الغالب ضحايا هذه الحروب. وبالنسبة له فالأمن الإنساني يشمل الأمن من الحرمان الإقتصادي؛ نوعية حياة مقبولة؛ وضمانا لحقوق الإنسان الأساسية (Axworthy, 1997: 184).

إن مفهوم الأمن الإنساني المتابع هنا يختلف تماما عن مفهوم " أمن الفرد" الذي أصبح اليوم موضة، حسب معنى النيوليبرالية الحالي. إن الأمن الإنساني هوأبعد ما يكون عن المفاهيم الليبرالية عن الفردانية التنافسية والتملكية (بمعنى زيادة القوة والنشاط الخاصين على قاعدة على قاعدة حقوق الملكية والاختيار داخل السوق). بدلا من ذلك، يصف الأمن الإنساني ظرفا للوجود تكون فيه الحاجات المادية الأساسية قابلة للإشباع، وتكون فيها الكرامة الإنسانية، بما فيها المشاركة الفعالة في حياة الجماعة ممكنة التحقق. مثل هذا الأمن الإنساني غير قابل للتجزئة، ولا يمكن أن يباع من قبل جماعة معينة أولأجلها على حساب جماعة أخرى.

لذلك، وفي حين تكمن الكفاية المادية في قلب الأمن الإنساني، فالمفهوم يضم إضافة إلى ذلك الأبعاد غير المادية ليشكل كلا كيفيا بعينه. وبعبارة أخرى، فالكفاية المادية شرط ضروري لكنه غير كاف، لأن الأمن الإنساني يتضمن أكثر من البقاء المادي. لأجل التبسيط يمكننا أن نشير إلى هذه الجوانب المختلفة حسب عبارات التمييز بين ما هوكمي وما هوكيفي، والتي تحيل بشكل واسع إلى الفقر في الدخل من جهة، والفقر الإنساني من جهة ثانية. وهذا ما سنناقشه فيما يلي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تحيل الجوانب المادية إلى الكفاية المادية. وفي هذا السياق يلاحظ أكسوورثي أنه: "في الحد الأدنى، يتطلب الأمن الإنساني أن يتم إشباع الحاجات الإنسانية..."(Axworthy, 1997: 184). لذلك فإن السعي لأمن إنساني يجب أن يركز على إشباع الحاجات الأساسية لجميع الجنس البشري. وعلى المستوى الأدنى فالطعام والمسكن، التعليم والرعاية الصحية مسائل جوهرية لبقاء الجنس البشري.

أما الجانب الكيفي أوالمعنوي من الأمن الإنساني فيتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية التي تشمل الاستقلال الشخصي؛ تحكم المرء في حياته؛ والمشاركة بدون عوائق في حياة الجماعة.

والانعتاق من بنى السلطة القمعية سواء كانت عالمية أوقومية أومحلية ضروري لأجل أمن إنساني. إن الأمن الإنساني موجه نحومفهوم نشط وجوهري للديمقراطية. مفهوم الذي يضمن فرص الجميع في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. لذلك فالأمن الإنساني يندرج بشكل مباشر في النقاشات المتعلقة بالديمقراطية على جميع المستويات ابتداء بالمحلي ووصولا إلى المستوى العالمي.

تسعى أغلبية أفراد الجنس البشري إلى الأمن الإنساني كجزء من جماعة، سواء كانت أسرة كما في الغالب، وأحيانا قرية أوطائفة معرفة بمعايير الدين أوالإثنية أوالجندر أوطبقة. وفي الغالب يتم السعي إليه من خلال توليفة من هذه الجماعات.

تمتلك الدول على المستوى العالمي السلطة والمسؤولية في السهر على حاجيات الأمن الإنساني لرعاياها، وتعني علاقات الدولة –المجتمع الضعيفة أن الدولة غالبا ما تكون معوقا بدلا من أن تكون مساعدا في تحقيق الأمن الإنساني لجميع رعاياها. وتلعب مؤسسات الحوكمة العالمية أيضا دورا حاسما في هذا. فهي تضع سياسة التنمية العالمية وتحدد وتطبق وترصد قواعد التأهيل العالمي.

يتطلب النظر إلى الأمن الإنساني في الوقت الحالي اعتبار أن الإنسانية منظمة ليس فقط من خلال نظام دول– أمم منفصلة، بل تتجذر في بنية عالمية، أي الاقتصاد السياسي العالمي الذي تم تطويره بداية من القرن السادس عشر. وبطريقة ما فإن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تكيف مع ذلك التوجه. إن مفهوم الأمن الإنساني كما هومستخدم في هذه الدراسة قد قدمته بشكل أولي إلى مستوى السياسة العالمية تلك الوكالة الأممية.

برنامج الأمم لمتحدة للتنمية والأمن الإنساني:

لقد كان الدكتور محبوب الحق– محرر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994– أول من لفت الانتباه العالمي لمفهوم الأمن الإنساني. وقد ركز ذلك التقرير بشكل صريح على الأمن الإنساني، ورأى أنه:

" لزمن طويل، شكلت إمكانية النزاع بين الدول مفهوم الأمن، ولزمن طويل تمت معادلة الأمن بالتهديدات التي تقف على حدود البلد، ولزمن طويل نظرت الأمم إلى الأسلحة للدفاع عن أمنها. وبالنسبة لأغلب الناس اليوم هناك شعور بعدم الأمن ينشأ عن الهموم اليومية أكثر مما ينشأ من حدث كارثي عالمي، فالأمن في الوظيفة، والأمن في الدخل والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن من الجريمة، هذه هي الهموم التي يجابهها الأمن الإنساني عبر جميع أنحاء العالم (UNDP, 1994: 3)".

من خلال تركيزه على الأمن الإنساني، كان يؤمل فيه التأثير على قمة كوبنهاغن سنة 1995 الخاصة بالتنمية الاجتماعية. خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين تم بناء التقارير السنوية لبرنامج الإنماء الأممي على هذا المفهوم وتدقيقه. فتقرير سنة 1997 ركز على التنمية الإنسانية، والتي تشير ليس إلى مجرد جوانب الفقر المتعلقة بالدخل، وإنما إلى الفقر باعتباره نفيا للاختيارات والفرص في عيش حياة مقبولة (UNDP, 1997: 2). ومن المهم الإشارة إلى إن تقرير 1997 قام بتفكيك الأمن الإنساني إلى ما اشرنا إليه سالفا من أبعاد كمية وكيفية. لقد ميز بين الفقر في الدخل (1 دولار يوميا أوأقل) والفقر الإنساني (الأمية، قصر العمر المتوقع... الخ). وغالبا ما يكون الفقر الإنساني والفقر المادي مترابطين، ولكن ذلك ليس صحيحا دائما، فالعديد من سكان دول الخليج يعانون الفقر الإنساني رغم أنهم ليسوا فقراء من حيث الدخل. إن هذين البعدين ينطبقان بشكل كبير مع الجوانب الكمية والكيفية للأمن الإنساني التي نوقشت سابقا.

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة دورا حاسما في وضع الأجندة في المرحلة المبكرة لتركيزه على الأمن الإنساني. وتمت الإشارة سابقا إلى أن العلاقة بين التنمية والأمن الإنساني تلقى اهتماما متزيدا من طرف مؤسسات الحوكمة العالمية الأساسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك

العالمي، ويعود ذلك جزئيا إلى أن مواضيع الفقر والتفاوت تعتبر بشكل متزايد تهديدات للأمن العالمي والإقليمي والمحلي. وفي الواقع، يبدوأن هنالك علاقة مشتركة بين مستوى التمتع بالأمن الإنساني والميل نحوالنزاع، معرّفا ليس من خلال الحرب بين الدول، ولكن بمعنى أوسع يشمل الشكل الأكثر تكرارا من الحرب، أي الحرب داخل الدول. فخلال الفترة ما بين 1990-1995، كانت 57% من الدول التي شهدت حروبا تحوز مراتب متأخرة في جدول التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين كانت فقط 14% منها حائزة على مراتب متقدمة، و34% كانت في وسط الترتيب. فيمكن أن تكون هنالك علاقة سببية بين الافتقار إلى المؤهلات المادية والصحة والتعليم وبين الحرب (Smith,1997:48).

تشير إحدى تفاسير هذه النتيجة المأساوية إلى أن البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تسمح لنخبة محظوظة، قومية وعالمية، بالسيطرة على حصة طاغية من الموارد المتوافرة. إن هذا يؤثر بشكل مباشر على الأمن، وبعبارات سميث: " عندما تدافع نخبة محظوظة عن حصتها الكبيرة جدا من الموارد القليلة، يتم إنشاء ارتباط بين الفقر والتفاوت وبين خرق حقوق الإنسان. إن نكران الحريات الأساسية في التنظيم والتعبير عن الذات، في التصويت والاختلاف يجبر الناس على الاختيار بين القبول بلاعدالة فاضحة، وبين حصة أكثر عدالة بوسائل عنيفة. وعندما يندلع النزاع، غالبا ما يجد القادة السياسيون الصاعدون للحلبة أن أسهل طريق لتعبئة الدعم يمر عبر قاعدة الإثنية، وهكذا تتوالى مختلف أسباب النزاع في تغذيته. وسوف تنتهي الحرب فقط حين يتم التخلص من أسبابها "(Smith 1997: 15).

يوضح سميث بما لا يدع مجالا للغموض الارتباط بين الفقر واللامساواة والأمن. ففي عالم يستقبل فيه سدس سكانه 80% من الدخل العالمي بينما لا يستهلك 57% من سكانه الآخرين سوى 6% من الدخل، يبدوالقلق حول الفقر والأمن الذي عبر عنه سابقا كل من

ولفونسون وكامديسوس شرعيا.(World Bank Development News, 14 April 2000.)

علاوة على ذلك، من المهم أن نتذكر أن مسائل الفقر والتفاوت تهمّ البشر بشدة، بغض النظر عمّا إذا صنفتها منظمات الحوكمة العالمية كقضايا أمنية أم لا. ومن الجدير بالتذكير كذلك أن مجموع الناس الذين قتلوا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية قد قدر بحوالي 30 مليونا. لنقارن هذه الصورة مع عدد الناس الذين يموتون حاليا من أسباب مرتبطة بالجوع كل عام، إنه 15مليونا. وبالتالي، نستطيع القول أن عدد الناس الذين يموتون كل سنتين بسبب الجوع يعادل عدد من قتل إبان 11 سنة من الحرب العالمية (Thomas & Reader, 1997: 109). إن الأسباب العميقة من جوع وفقر وعدم مساواة ينبغي معالجتها، وإلا فإن تحقيق الأمن الإنساني سيكون مستحيلا.

الأمن الإنساني: نظرة إلى الأمام.

إن للتغير في الموضوع المرجعي الأول للأمن من الدولة إلى البشر يتضمن عدة انعكاسات على كل من الفهم لمصادر التهديد للأمن، وكذا مسألة توضيح الاستراتيجيات لزيادة الأمن.

لقد أدى التحول الكبير في التركيز من حقوق وانشغالات واحتياجات الدول إلى حقوق وانشغالات وحاجات الناس أوالمواطنين إلى فتح المجال للتفحص النقدي.

لقد أصبحت علاقات الدولة- المجتمع تحت الضوء، وتثور أسئلة أساسية مثل تلك المتعلقة بقدرة الدولة، شرعيتها وانهيارها. وتندفع قضايا بعينها مثل استخدام الأطفال كمقاتلين في النزاعات داخل الدول، أوأشكال ملكية الأرض التي تساعد على إبقاء الناس في حالة فقر.

لكن التحول في بؤرة الاهتمام إلى الأمن الإنساني يوضح أهمية تفحص العمليات العالمية التي يمكن أن تؤثر على أوأن تعرض الأمن الإنساني للخطر، وبنى الحوكمة العالمية التي تقود تلك العمليات. إن الفهم الصحيح لعملية الاندماج في الإقتصاد العالمي ولعملية توزيع التكاليف والمكاسب المصاحبة لها يعد مسألة حاسمة. ومسلحين بهذه المعرفة يمكننا أن نحدث نقاشا مفيدا، وهذا ما قد حدث سلفا. ويمكننا العمل على إعادة بناء سياسة تنمي خدمة لقضية حاجات الأمن الإنساني لجميع مواطني العالم، والفقراء منهم خاصة. إن العديد منهم يحتضرون من الجوع والمرض، وهذا ليس بسبب سوء الحظ ولكن بسبب بنى قائمة يمكن تغييرها.

الفقر واللامساواة أسباب للقلق

إن الليبراليين التعدديين الذين تأثروا بالمقاربات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنقدية في الاقتصاد، والمقاربات الوظيفية وما بعد الصناعية في السوسيولوجيا، والمقاربات الديمقراطية التعددية في علم السياسة، يتبنون مقاربة موافقة نسبيا لاستمرار الفقر الواسع والقاسي (Townsend, 1993 6).

مع فجر القرن الواحد والعشرين، ورغم خمسين سنة من التنمية الرسمية، وبالرغم من التقدم العظيم في العلوم والتكنولوجيا، فإن التفاوت مابين وداخل الدول في تنام مستمر، ويواصل قرابة ثلث الإنسانية العيش خاضعين للفقر. في أحسن الأحوال يوجد هنالك في البلدان الأكثر تقدما إقتصاديا وبين الطبقات الأهم في البلدان النامية رضا حول هذه القضايا. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التأثير واسع الانتشار للأيديولوجية النيوليبرالية. وأبعد من ذلك فقد لقيت هذه المسائل الخطيرة قدرا متناقصا من الاهتمام من جانب وسائط الإعلام في العالم الأول. فقد كان ذلك واضحا أجرتها الوكالة البريطانية الدولية الرائدة في المساعدة، صناديق البيئة والتنمية. وكشفت الدراسة عن تراجع مأساوي في حجم ونوعية التغطية للعالم النامي خلال الفترة 1989 –

1999 (Stone, 2000). وفي تعليقه على التقرير يلاحظ فيدال Vidalأن مجموع عدد الساعات المبرمجة الحقيقية حول الدول النامية قد تراجع بنسبة 50%. حيث قلصت ITV تغطيتها بـ 74%، BBC2 بأكثر من الثلث (3/1)، و4 Channel بـ: 56% وسجل التقرير أن 60% من جميع برامج التلفزيون في بريطانيا حول البلدان الفقيرة التي يسكنها 80% من سكان العالم كانت حول السفر والحياة البرية. وعلق فيدال على هذا الجانب قائلا:

"قناة: BBC1 مهووسة بشكل متزايد بالحياة البرية الناعمة، وبرامج السفر، أما القناة 5 فلم تكلف نفسها بشيء تقريبا لتجلبه من مصادر غير غربية منذ أن نشأتها.

لقد دافعت كاتبة التقرير جيني ستون Jenny Stone عن نقص تغطية البلدان النامية ليس ببساطة نتيجة لنقص اهتمام الجمهور بل الأمر يتعلق أكثر من ذلك بالميزانيات المتناقصة في التسعينيات والتي أنقصت قيمة الخدمة العامة. وكأهم مصدر للمعلومات بالنسبة للجمهور البريطاني عن باقي العالم فإن هذا يعد تطورا مقلقا. (Stone, 2000; Vidal, 2000).

في حين يمكن أن يبقى العديد من الناس في الدول المتقدمة في جهل مسبب للسعادة، فصحيح أن المشهد العالمي فيما بعد الحرب الباردة يتميز بتكثيف وإعادة تشكل التفاوتات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية القائمة. لقد قدم زوال الكتلة الشيوعية ورفض الاشتراكية القائمة كنموذج للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي عاملا إضافيا مميزا في إعادة تشكيل العالم الثالث. لقد انضم العالم الثاني إلى العالم الثالث بدلا من العالم الأول. وهذا ما يجعلنا نفترض أن العالم الثالث أبعد عن الزوال في عالم ما بعد 1989 وانه قد أصبح عالميا.

لقد أدت ديناميكيات العولمة التي يقودها الاقتصاد إلى إعادة إنتاج عالمي لمشاكل العالم الثالث. ولا يميز اللامساواة المتنامية والحظر والانكشاف نظام الدولة فحسب، ولكن أيضا النظام

الاجتماعي العالمي الناشئ. ومثلما هنالك جنوب في الشمال فهنالك تماما شمال في الجنوب، إنها جزء من المسار التاريخي لخمسة قرون إنها توسع للرأسمالية عبر العالم. وقد زاد التقدم التكنولوجي من سرعة العملية. إن فرص حياة الأفراد وبقاء الأسر والجماعات مرتبطة بشكل متزايد بموقعهم في الاقتصاد العالمي.

لقد تحدث جيمس قوستاف سبث James Gustave Speth من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الطرق التي من خلالها تقوم " نخبة عالمية ناشئة من قاعدة حضرية غالبا ومترابطة بأشكال مختلفة بتجميع ثروة وقوة عظيمتين بينما يبقى أكثر من نصف البشرية بعيدة عنها "(New York Times 15 July 1996:55). فثلثا سكان العالم أوأكثر يكسبون القليل أولا شيء من النموالاقتصادي الذي حدث بسبب العولمة حتى الآن. أكثر من ذلك، حتى في العالم المتقدم فإن القسم الأدنى من يبدوأنه يشهد امتصاصا نحوالأعلى بدلا من التقاطر نحوالأسفل (Financial Times, 24 December 1994).

وبرغم التقدم الملفت خلال التسعينات في المؤشرات الاجتماعية العالمية: مثل تعليم الكبار (من64% إلى 76%)، والحصول على الماء الصالح للشرب (40 %الى72%) ومعدل وفيات الأطفال (من 76 إلى 58 بالألف) فإن الحرمان العالمي يتواصل (UNDP, 1997: 22).

(أنظر الجدول 01)

الجدول 01 **الحرمان العالمي(1997)**

الصحة:

- تزايد وانتشار وباء الإيدز من 15 مليون 1990 إلى أكثر من 33 مليون في 1997.
- يفتقد 880 مليون من الناس الحصول على الخدمات الصحية.
- يفتقد 2.6 مليار شخص إلى مرافق الصحة العمومية.
- 1.5 مليون شخص لن يبقوا على قيد الحياة إلى غاية 60 سنة.

التعليم:

- أكثر من 850 مليون أمي بالغ.

- أكثر من 260 مليون طفل خارج المدارس في كل من مستوالإبتدائي والثانوي.

التغذية

- يعاني 840 مليون شخص من سوء التغذية.

الفقر

- يعيش 1.3 مليار شخص على أقل من 1 دولار يوميا.
- لا يستطيع مليار شخص تلبية متطلباتهم الشخصية الإستهلاكية.

النساء

- 340 مليون امرأة يتوقع عدم بقائها على قيد الحياة بعد سن 40 سنة.
- يعاني من ¼ إلى ½ إلى نصف النساء من إعتداء بدني من قبل شريك حميم.

الأطفال:

- يعاني 160 مليون طفل من سوء التغذية.
- يشتغل 250 مليون فيفي عمالة الأطفال.

البيئة:

- يموت 3مليون شخص سنويا بسبب تلوث الجو، 80% منهم بسبب تلوث الجوداخل الجدران والمباني.
- يموت 5 ملايين شخص سنويا بسبب الأمراض المتنقلة عبر المياه.

الأمن:

- يبلغ عدد اللاجئين 12 مليون شخص عبر العالم.

Source: Adapted from UNDP (1997: 22).

لقد تراجعت مؤشرات الأمن الإنساني في مقابل السلام الموعود، كما تنامت التوقعات أن الحرمان والتفاوت المادي سوف يتراجعان بسبب توفير موارد أكبر كانت في السابق موجهة لتغذية سباق التسلح، ستوجه الآن نحو تسريع التنمية لكن ذلك لم يحدث. لقد تراجع الإنفاق العسكري العالمي ما بين 1987 و1994 بنسبة 3.6 % سنويا وهوما وفر 935 مليار دولار أمريكي.

ولكن حتى الآن لا يوجد ارتباط واضح بين تراجع الإنفاق العسكري وتزايد في الإنفاق على التنمية الإنسانية(UNDP, 1994: 8). وأكثر من ذلك، فبالرغم من تحقق مغانم السلام

فإن أثره قد تم تخفيفه بسبب قيود تفرضها عوامل الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، فإن الفشل في تحقيق الوعد بمغانم السلام يمثل مؤشرا مهما عن عدم وجود التزام صادق من قبل فواعل السلطة العالمية للعمل باتجاه تحقيق الأمن الإنساني على أرض الواقع.

هنالك تحديات مادية ضخمة مرتبطة بتحقيق الأمن الإنساني في القرن الجديد، مثل تقليص الفقر العالمي، وتقليص التفاوت بين الدول وبين الناس، استخدام التقدم العلمي لمصلحة أغلبية أبناء الجنس البشري، إذ يحمل التقدم العلمي الجاري إمكانية زيادة التفاوتات القائمة أوالحد منها تبعا لطريقة استعماله والقواعد التي تحدد توزيع الفوائد منه. وتتطلب هذه التحديات حصول تحول أساسي في الطريقة التي ندرك بها التنمية والمناهج المتبعة في تحقيقها.

التنمية النيوليبرالية:

ليست النيوليبرالية قوة تشبه الجاذبية إنما هي بناء مصطنع (George ,1999).

تأثرت التصورات حول التنمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بشدة بما يمكن أن يسمى " الحركة الارتجاعية اليمينية الجديدة". إذ شهدت الثمانينيات وبالأخص التسعينات منذ انهيار الشيوعية، سيادة شبه كونية لصنف خاص من الأيديولوجية الليبرالية، سيشار إليها منذ ذلك الوقت بالنيوليبرالية. وتضفي الأيديولوجية النيوليبرالية شرعية عالمية لتصور معين عن الحرية مؤسس على سلطة الخواص (Privat Power)، إنها تعطي الأولوية لاختيار الفرد داخل السوق، وتهاجم المجال العام والأفكار المتصلة به مثل المجتمع والجماعية. وتقدم الإيديولوجية النيوليبرالية مجموعة من المعايير الغربية المحلية أساسا على أنها معايير عالمية. لقد تم تبني هذه المعايير وتشاركها من قبل مؤسسات عامة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبنوك تنمية متعددة أطراف أخرى، منظمة التجارة العالمية وأغلبية الحكومات، وهذا ما قدم شرعية كبيرة لأعمال المقرضين الخواص والشركات عبر القومية، الذين تتأسس نظرتهم وسلوكهم في غالب الحالات على

هذه المعايير. لقد تم بهذه الطريقة تقديم الإيديولوجية النيوليبرالية عبر العالم على أنها المقاربة الأمثل للتنمية.

وتدعم النيوليبرالية الاندماج الاقتصادي العالمي، وتقدمه على أنه السبيل الأمثل للنموالاقتصادي والأكثر توافقا مع الطبيعة والعالمي. وبالتالي السبيل الأمثل لتنمية من أجل جميع الجنس البشري. وبالمقابل يرى النقاد أن توسعها عبر العالم يعد تعبيرا عن الهيمنة. ويتم ترقية الاندماج الاقتصادي العالمي عن طريق تحرير التجارة والاستثمار والتمويل الذي سيتلوإصلاح الاقتصاديات الوطنية. هذه الوصفات المقدمة من قبل عدد متزايد من مؤسسات الحوكمة العالمية قد تم تسويقها تحت شعار " ليس هنالك من بديل ".

يكمن نداء النيوليبرالية في وعودها بزيادة سيطرة الفرد واستهلاكه للمنتجات التي قامت الرأسمالية بخلقها. وقد رأى معارضوها أنها تزيد من شرعيتها من خلال إدماجها للغة والأفكار والقيم المنافِسة، وتقدم مصطلحات التنمية المستدامة، الشفافية والمساءلة، التي يتم إدخالها في النموذج التنموي النيوليبرالي أمثلة عن هذا التوجه، ولذا فالنظرة العالمية المهيمنة قد أضفي عليها شرعية خاطئة. إن هذه الشرعية الخاطئة واضحة بالنظر إلى التباعد بين وصفاتها النظرية ونتائجها العملية. ففي خضم تطبيقها كسياسة تنموية عالمية رأينا تعمقا للتفاوتات بين الدول وداخلها. يمكن النظر على أنه ليس مشكلة من منظور النيوليبرالية، وربما تعتبر مرغوبة، إذ يتوقع أنها ستطلق العنان للقدرات الاستثمارية التي تساهم في تعظيم خلق الثروة العالمية، وأن الجميع سيستفيد في النهاية.

لقد أعيد التذكير بكلمات الوزيرة الأولى تاتشر Thatcher: " إن عملنا أن نجد المجد في التفاوت، وأن نرى أن المواهب والقدرات قد منحت منفذا وتعبيرا لفائدتنا جميعا"(Thatcher, 1996: 52). لذلك فهذا الصنف من الليبرالية لا يزيد من الانقسامات

الاجتماعية فحسب، لكنه بشكل أخطر يقوم بشرعنة التفاوت العالمي في فرص الحياة. وهوما يضفي الشرعية على وضع تكون فيه التفاوتات أعظم شيء كانت عليه على مر التاريخ.

إننا نشهد، وإننا جزء، من العملية التي يتم فيها استخدام إيديولوجية الجماعات المهيمنة –المقدمة على أنها عالمية – لإضفاء الشرعية على تهميش للقيم والرؤى المنافسة والقضاء عليها، وهذا واضح عبر مجموعة واسعة من المسائل والمجالات تشمل التنمية، التمويل، والتجارة،والمساعدة، والسياسة الاقتصادية عموما، وكذلك البيئة وحقوق الإنسان والقانون إلى آخره.

يمكن ألا يكون هذا الصنف من الليبرالية عالميا كما يُقترح غالبا. إن بنية القوة العالمية تشجع معرفة وتصورا غربيين للأحداث والعمليات. ومادامت العملية ليست بعالمية ولا شاملة حقيقةً، فإن الجماعات المضادة للهيمنة قادرة على مواصلة عرض رؤى وممارسات بديلة. لقد كان هذا واضحا في اللقاء الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل بين نوفمبر وديسمبر من سنة 1999. حيث ساهمت كل من المظاهرات العارمة لجماعات المجتمع المدني، ورفض حكومات الدول النامية لأجندة الدول المتطورة، والخلاف بين الدول المتطورة نفسها في انهيار اللقاء، وهذا ما جعل واجهة الشرعية والعالمية المحيطة بمؤسسات الحوكمة العالمية وسياساتها تتآكل.

الحوكمة العالمية لمصلحة من؟

إن النقاش حول العولمة وآثارها على الفقراء شرعي وضروري. فلا أحد يحتكر الحقيقة، ويجب أن يكون لكل واحد صوته خاصة الفقراء أنفسهم. (James Wolfensohn, World Bank Development News, 22 February2000).

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة الانتقال من عالم ثنائي القطبية حكمت فيه القوتان العظميان مجالين منفصلين للتأثير، إلى عالم تزدهر فيه الحوكمة العالمية.ولكن بأية سلطة؟ ولمصلحة من؟ من يمتلك صوتا في الحوكمة العالمية؟

لطالما تميزت دول العالم الثالث، إلى جانب عوامل أخرى، بنظرتها عن ذاتها بأنها منكشفة تجاه العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرتها، وخاصة القرارات والسياسات –الاقتصادية في المقام الأول – التي لا تمتلكها. هل ترى دول العالم الثالث هذه، التي تضم في صفوفها الآن دول العالم الثاني سابقا أن لديها كلمة تقولها في الحوكمة العالمية؟ أم أن هنالك من يتحدث بدلا عنهم؟

في هذا الجزء ينصب أغلب الاهتمام على الوكالات العامة للحوكمة العالمية خاصة صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية.

الجدول 02: أكبر وكالات الحوكمة الاقتصادية العالمية مع عضويتها كما تظهر في منتصف التسعينات من القرن العشرين.

بنك التسويات الدولية: أسس سنة 1930: مقره في بازل السويسرية يتكون من 40 بنكا مركزيا، يرشد السياسات النقدية، والتدفقات المالية، لقد كانت لجنة بازل للإشراف البنكي التي أنشئت من خلال بنك التسويات الدولية رأس الحربة في الجهود المبذولة للضبط متعدد الإطراف للعمليات البنكية العالمية.

مجموعة السبعة:أسست سنة 1975 بعد توسيع مجموعة الخمسة(فرنسا ألمانيا اليابان المملكة المتحدة،والولايات المتحدة الأمريكية) لتضم كندا وإيطاليا. تقود مجموعة السبعة تعاونا شبه رسمي حول المشاكل الاقتصادية العالمية، يجتمع زعماء الحكومات في لقاءت قمة سنوية بينما يعقد وزراؤها للمالية و، أوموظفوها الكبار لقاءات أخرى بشكل دوري.

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة: أسست سنة 1947 يقع مكتبها في جنيف، بلغ عدد أعضائها سنة1995 حينما تم احتواؤها في منظمة التجارة العالمية 122 دولة. قامت الاتفاقية بتنسيق 08 جولات من المفاوضات متعددة الأطراف من أجل الحد من قيود الدول على تجارة السلع العبرة للحدود.

صندوق النقد الدولي: أسس سنة 1945 ومقره واشنطن، تضم عضويته 182 دولة، ويراقب الصندوق التدفقات النقدية عبر الحدود قصيرة المدى، ومسائل التبادل الخارجي، وقام الصندوق منذ 1979 بوضع برامج استقرار نقدي وتغيير نظامي لأجل الدول التي تعاني صعوبات مزمنة في الديون الخارجية أوالتحول عن التخطيط المركزي من النمط الشيوعي.

المنظمة الدولية للجان السندات: أسست سنة 1984 مقرها مونريال، تضم 115 منظم رسمي للسندات، واتحادات تجارية (من دون تصويت) من 69 دولة،وتضع المنظمة أطرا للإشراف العابر للحدود على شركات السندات.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أسست سنة 1962 مقرها باريس تضم 29 دولة ذات اقتصاد صناعي متقدم،باحتوائها على طاقم مكون من 600 اقتصادي محترف، تقدم المنظمة تقارير استشارية شتى مسائل الاقتصاد الكلي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: أسس سنة 1964، مكتبه في جنيف، يضم 187 دولة يراقب المؤتمر آثار التجارة العالمية على ظروف الاقتصاد الكلي خاصة في دول الجنوب. لقد قدم المؤتمر منبرا أساسيا في السبعينات من القرن العشرين للنقاشات حول نظام إقتصادي دولي جديد.

مجموعة البنك العالمي: هوتجميع لخمسة وكالات، أسست أولاها عام 1945. بمكاتب أساسية في واشنطن. ويقدم البنك قروضا لمشاريع التنمية بعيدة المدى في الدول الفقيرة. وقد دخل البنك العالمي مثل صندوق النقد الدولي منذ 1979 بشكل مكثف في برامج تصحيح هيكلي في دول الجنوب والكتلة الشرقية سابقا.

منظمة التجارة العالمية: أسست سنة 1995، مقرها في جنيف، إنها المؤسسة الدائمة التي خلفت GAAT المؤقتة. إنها تمتلك أجندة أوسع وسلطات تنفيذية أكبر.

المصدر: (scholt 1997:143)

مع ذلك يجب ألا يفهم من ذلك التقليل من أهمية التجمعات الخاصة التي تشتغل إلى جانب الدول والمؤسسات الدولية في جمعية الحوكمة العالمية. فللشركات عبر القومية تأثير قوي على عملية وضع أجندة الاقتصاد العالمي. إنها تشتغل بمجموعة من مصالح قطاع الأعمال الخاصة، من خلال منتديات مثل الغرفة الدولية للتجارة (ICC)، والقمم الإقتصادية العالمية السنوية في دافوس. وقد لاحظ جيل Gill أنه يوجد في قلب الإقتصاد العالمي تدويل للسلطة والحوكمة لا يتضمن فقط منظمات دولية (مثل بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) والشركات عبر القومية ولكن أيضا وكالات الإستشارة الخاصة ووكالات التصنيف الإئتمانية. (Gill, 1995: 418)

يقدم سينكلير Sinclair وفاندر بيجل Van der Pijl أفكارا حول أدوار وكالات التصنيف الإئتمانية الخاصة، ووكالات الإسشارة الإدارية في الحوكمة العالمية. ويصف سينكلير هذه الأخيرة على أنها "صانعة خاصة للسياسة العامة العالمية".

تتعاون مصالح قطاع الأعمال بشكل متزايد ليس مع الحكومات بشكل منفرد ولكن أيضا مع المنظمات الدولية. لقد ظهر ذلك في العقد العالمي (Global compact) الذى وضع أسسه كوفي أنان Kofi Annan الأمين العام للأمم المتحدة. إن نموالتعاون بين الوكالات المفوضة لتوفير السلع العامة والوكالات المصلحية الخاصة واضح للعيان. وحتى منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعى بشكل متزايد إلى التعاون مع قطاع الأعمال والحصول على التمويل منه. يثير هذا التقارب بين الدائرتين الخاصة والعامة عدة مسائل، خاصة بشأن العملية الديموقراطية. يعتبر عمل شارون بيدر Sharon Beder حول تأثير الشركات على السياسة البيئية ذا دلالة في هذا الشأن (Beder 1997). إن تركيزنا هنا مع ذلك ينصب في المقام الأول على إسهامات ومتضمنات المؤسسات العامة في الحوكمة العالمية.

بخصوص الحوكمة العالمية العامة، يجدر الذكر أن الموضوع المتكرر على الأجندة الليبرالية هوتقديم صورة عن عالم موحد يتطلب استجابة موحدة بخصوص الإدارة ويضفي شرعية عليها. وهكذا سمعنا عن الإشارة إلى حديث الأمم المتحدة – المستوحى من علب الفكر- عن "مستقبلنا المشترك"،" الأمن المشترك "، وما إلى ذلك. وسمعنا في التسعينيات عن الإشارة إلى عدد من الأزمات العالمية – تشمل البيئة، اللاجئين والسكان- تحتاج كل منها إلى إدارة عالمية. كما شهدنا أيضا سلسة من المؤتمرات المنظمة من قبل الأمم المتحدة وممولة جزئيا من قبل الخواص. وهي تضم: مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية - أوقمة الأرض- في ريو1992، القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في1995، المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية في القاهرة سنة 1995، المؤتمر العالمي حول المرأة في بيكين 1996، مؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول 1996، وقمة الغذاء في روما في نفس السنة.

تثير لغة الاحتواء (inclusion) لدى تلك المؤتمرات والإعلانات المرتبطة بها بعض المسائل الهامة، مثل:

عن عالم من نتحدث؟ من سيضطلع بتسييره؟ بأية سلطة؟ ولمصلحة من؟

يتضمن التسيير العالمي فهما مشتركا لمشكلة معينة، واتفاقا حول طريقة التعامل معها. وقد لعبت هذه المؤتمرات دورا إيجابيا هاما في رفع الوعي بالمشاكل الضاغطة، وساعدت على خلق الفضاء الذي يمكن أن يحدث فيه النقاش. لقد كان النقاش حتى الآن محدودا جدا. ومنحت هذه المؤتمرات الشرعية لإطار نيوليبرالي لفهم التنمية، وبالتالي كانت لها آثار مباشرة على الأمن الإنساني. لقد قدمت الأيديولوجية النيوليبرالية المترافقة مع الدول والمؤسسات القوية والمقبولة من قبل أغلبية الحكومات مخططا للتنمية العالمية. وتم التسليم أن هذا النموذج في التنمية، والمناهج

والأهداف المتعلقة به هي في مصلحة جميع الإنسانية، وتم التسليم له بسلطة فوق أية مساءلة لأنه يعبر عن الحس المشترك.

لقد انعكست الحوكمة العالمية بشكل متزايد من خلال تنسيق واع للسياسات بين صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف الإقليمية الأخرى، ومنظمة التجارة العالمية، والعدد المتنامي لأذرع نظام الأمم المتحدة الأخرى. وظهر ذلك مؤخرا في جوانب من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتظهر أحدث تنسيقات السياسة هذه في إدماج منظمة العمل الدولية. كما قامت هذه المؤسسات الهامة، بدرجات مختلفة وبطرق مختلفة بتكييف توجهاتها العامة، وسياساتها وهياكلها المؤسساتية لتسهل الانتقال نحوعالم تكون فيه السيادة الوطنية الاقتصادية بالنسبة لرأس المال إن لم تكن بالنسبة للمواطنين خارج الزمن.

يعكس النفوذ داخل المؤسسات العامة للحوكمة العالمية التفاوت المادي بين الدول بشكل مباشر، حيث تمارس حفنة من الدول فقط تأثيرا كبيرا على مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبك العالمي أومنظمة التجارة العالمية، في حين تم تحويل مجموعة السبعة إلى مجموعة الثمانية بإضافة روسيا. فالحال أن مجموعة السبعة تضع المعايير والقواعد للسياسة الاقتصادية العالمية.

كما لاحظ ساتش Sachs:لا تمثل مجموعة السبعة إضافة إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي سوى 14% من تعداد سكان العالم. هذه الدول تمتلك 65 % من أصوات الجهاز التنفيذي لصندوق النقد الدولين، أما باقي العالم فهومدعوإلى دعم تصريحات مجموعة السبعة، وليس الالتقاء لحل المشكلة بشكل مشترك. (Sachs, 1998: 2)

من أين لها السلطة والشرعية لفعل ذلك؟ وبشكل خاص باعتبار مجموعة السبعة لا تمثل بشكل جيد جميع سكان العالم، أوعدد الدول، وهذا مدهش بالمقارنة مع دور مجموعة 77.

في هذا السياق، من المفيد إن نمعن النظر طويلا في مصدر الشرعية الديمقراطية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكمؤسسات أساسية تدفع بالنموذج اللنيوليبرالي في التنمية والذي يشجع القطاع الخاص أكثر من القطاع العام. إنها ليست نموذجا للتمثيل الديمقراطي.

الجدول 3 الحوكمة الإقتصادية العالمية 1997.

الإسم	التجمع المؤسساتي	الدول الأعضاء	النسبة من الناتج العالمي المحلي	النسبة من عدد سكان العالم
مج7	القوى الإقتصادية الغربية	كندا، فرنسا، ألمانيا، إطاليا،اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة	% 64.0	% 11.8
مج77	الدول النامية وبعض الدول في فترة إنتقالية.دون روسيا الفيدرالية أوبولندا	143 دولة عضو	% 16.9	% 76.0

المصدر: Adapted from UNDP (1999: 109)

الجدول 4 التوزيع الرسمي لقوة التصويت في ص.ن.د (2000).

البلد	عدد السكان(بالملايين)	نسبة الأصوات التنفيذية %
الولايات المتحدة الأمريكية	276	17.86
المملكة المتحدة	59	5.1
ألمانيا	82	6.19
فرنسا	59	5.1
اليابان	126	6.33
العربية السعودية	21	3.27
مجوع الأصوات	623	43.67
الدول الأخرى.	5.4 مليار	56.33

المصدر: Compiled from IMF data, April 2000, IMF website, and UN Population Division, Charting the Progress of Populations, 2000, <www.undp.org/popin/wdtrends/chart/15/15.pdf>.

تعد أفكار المدير السابق لصندوق النقد الدولي حول هذه المسائل مهمة وكاشفة، فقبيل مغادرته لمنصبه سئل كامديسوس خلال ندوة مصورة مع صحفيين من ثلاثة دول أفريقية، إن شعر أن صندوق النقد الدولي كان في يد الدول الكبرى. لقد تم اقتباس إجابته بشكل مطول:

"صندوق النقد الدولي في أيدي أعضائه. كما تعلمون لكل دولة قوة تصويت تتناسب وحصتها من الأصوات وحصتها من رأس مال الصندوق، والتي يحددها بدورها حجم إقتصاد الدولة، وعلى ذلك الأساس تمتلك الولايات المتحدة 17.4% من قوة التصويت. وهذا يعني أن باقي العالم يمتلك 82.6% المتبقية. إن إتحد رجال بلدي وأصدقاؤنا وإخواننا في أوروبا ستكون حصتهم أكثر بما يقارب 30% من رأس مال الصندوق، ولا أحد يقول أن أوروبا تسيطر على صندوق النقد الدولي رغم تربع أوروبي على هذا المقعد. لا، على حسب المسائل، تأخذ القرارات

هذا المنحى أوذاك، لكن من الصحيح أن الدول النامية عندما تجلس مع بعضها البعض وتوحد قواها، فيما ندعوه هنا مجموعة 11، ستمثل جزء عظيم الأهمية من عضوية الصندوق.

الحقيقة هي أن قراراتنا لا تؤخذ بفرض الأغلبية حلولها على الأقلية...إنما...من خلال التوافق الذي يحدث بعد عملية طويلة من الحوار بين الناس في محاولة لفهم وجهات نظر بعضهم البعض ورؤية أين تكمن أفضل الحلول.ففي نهاية اليوم يتوافق الجميع على دعم ذلك الحل." (Camdessus, 2000a)

يمكن أن تبرر العبارة الأخيرة التالية من هذه الإجابة الانتقادات التي تحمل مؤسسات الحوكمة العالمية الأساسية تهمة الهيمنة في سلوكها.

قال كامديسوس: " يقترح الأمريكيون، بشكل متكرر حلولا جيدة، في النهاية إنها حاضرة في جميع أنحاء العالم والحياة الدولية معتادة عليها، لكنها لا تطبق دائما".

تسلط ملاحظات كامديسوس النور على جزء فقط من الصورة، وإن كانت صحيحة واقعيا. فالولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الوحيد الذي يمتلك ما يكفي من الأصوات لممارسة قوة حق النقض من طرف واحد. إن الوجود القوي لهذا الفيتوكاف بذاته لضمان عدم اللجوء المتكرر من قبل الولايات المتحدة لاستخدامه.

إن سلطة الفيتوالمحتملة في حد ذاتها تعتبر رادعا فعالا، ويمكن أن تكون عاملا مؤثرا في تحديد النتيجة المحددة سلفا على أنها" توافق"بين جميع الأطراف.

وليس من المدهش أن العديد من الدول يرى عدم وجود مسافة فاصلة بين سياسة صندوق النقد الدولي وسياسة الولايات المتحدة.

لقد زادت طريقة التعامل مع الأزمات المالية في نهاية التسعينات في كل من شرق آسيا، روسيا، والبرازيل من تآكل ثقة الدول النامية في استقلالية صندوق النقد الدولي. إذ ترى كوريا

الجنوبية مثلا أن أجندتي السياسة الأمريكية وسياسة الصندوق متطابقتان. إنها ترى أن الولايات المتحدة قد استفادت من الأزمة للعمل من خلال صندوق النقد الدولي لدفع أجندتها التجارية والاستثمارية الموضوعة سلفا(Feldstein, 1998: 32).

لقد أتى هذا الانتقاد من دولة ينظر إليها على أنها حليف تقليدي للولايات المتحدة، وهي أيضا عضوفي منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

لقد سمحت إعادة الهيكلة التي قام بها صندوق النقد الدولي لاقتصاديات شرق آسيا لشركات العالم الأول بالاستفادة من مساومة الشركات الآسيوية على أسعار بخسة. ففي سنة 1998 خصصت الشركات الأمريكية والشركات الأوروبية أكثر من 30 مليار دولار أمريكي للحصول على الشركات الآسيوية. وهوما يمثل أربعة أضعاف ما خصص سنة 1997 (Bello, 1999). لقد وصف أحد المعلقين هذا على أنه" أكبر عملية سلب للأصول في العالم في كل الأوقات ". لقد رفعت الأزمة الآسيوية أيضا إمكانية ممارسة حفنة من الفاعلين الماليين الخواص الجدد نسبيا مثل Hedge Funds قوة نفوذ عارمة. حيث تستطيع فرض تخفيض لقيمة العملة، الحد من التنمية الوطنية، ورمي الملايين تحت خط الفقر. ولا تعمل الحوكمة العالمية على كبح هذه الفواعل،بل يبدوأنها في الواقع تدعمها في الغالب.

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منتدى مهما آخر للحوكمة الاقتصادية العالمية. في الواقع إنها جهاز للتفاوض بالنسبة للديمقراطيات المصنعة، ورغم اتساع عضويتها في التسعينات من القرن العشرين إلى كوريا الجنوبية، جمهورية التشيك،المجر،بولونيا والمكسيك (تركيا، بشكل مدهش، عضومؤسس للمنظمة في سنة 1961).

لا تنتمي الغالبية الساحقة من الدول النامية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتالي يثار تساؤل حول شرعيتها كمنتدى تفاوضي حول السياسات والاتفاقيات ذات الأثر العالمي. ويتبادر

إلى الذهن هنا اختيار المنظمة كمنتدى تفاوضي حول الاتفاقيات متعددة الأطراف حول الاستثمار.

إن النزعة التشكيكية والتهكمية للدول النامية ومواطني العالم تجاه الحوكمة العالمية، تبدومفهومة. إذ تمتلك الحوكمة العالمية، من موقع نظرهم الجيد،" كل الميزات التي تجعلها تحت الهيمنة الأمريكية، والبنية المؤسساتية الدولية التي تتطابق بشكل واسع مع مصالح دول مجموعة السبعة الرأسمالية وشركاتها" (Wilkin, 2000).

لقد تم تقليص المخزون الديمقراطي على كل المستويات، ابتداء من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العالمي من خلال وضع القرارات الحاسمة حول صنع السياسة في أيدي موظفين ومؤسسات أبعد. لقد تم تقليصه أيضا من خلال تأثير أصحاب المصالح الخاصة على العملية العامة المشار إليها سالفا.

خلاصة:

لقد قدم هذا المقال نظرة عن العلاقة بين الحوكمة العالمية والتنمية والأمن الإنساني، خاصة في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم. وفي بداية القرن الواحد والعشرين، فإن عولمة التفاوت على مستوى الدولة، ومابين الدول والشركات الخاصة في طريق التعزيز.

إن هذا سوف يؤثر على الأمن ابتداء من مستوى الإنسان، مستوى داخل الدول، مستوى مابين الدول إقليميا، وعالميا في النهاية. ويحق لمديري البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أن يقلقا بخصوص الارتباط بين التنمية والأمن. أذا أنتجت عملية العولمة توزيعا غير مستوبشدة للمكاسب، وبدون عمل متكاتف فإن التفاوت يمكن أن يتعمق أكثر مع كل الآثار الملازمة له. لذلك يجب استكشاف طرق بديلة لتحقيق الأمن الإنساني.

قلقين بشأن ذلك، وخاصة التهديد الذي تطرحه أمام التكامل الاقتصادي العالمي المستمر، فإن رواد سياسات التنمية العالمية النيوليبرالية في طريقهم لتصميم سياسات تنموية معدلة. إنها كالمعتاد تمثل مصالح قطاع الأعمال، ولكن بتعديلات طفيفة.

في النهاية فإن الأمن الإنساني يتطلب استراتيجيات تنمية بديلة عن الإستراتيجيات الحالية التي تفضلها مؤسسات الحوكمة العالمية، استراتيجيات تضع مسألة إعادة التوزيع في لب الاهتمام. إنه يتطلب أيضا أسلوبا مختلفا للحوكمة العالمية، حوكمة عالمية تعكس بشكل أفضل اهتمامات أغلبية دول العالم ومواطنيه.